

المعراوي

يومية سياسية - عربية

تحدث خلال ورشة حول <السياسة الضريبية وتأثيرها على الموازنة> المعراوي: الإيرادات الضريبية زادت ٨٨% بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٧

كشف رئيس مالية جبل لبنان في وزارة المال جورج المعراوي عن أن الإيرادات الضريبية زادت ٨٨% بين العامين ٢٠٠١ و ٢٠٠٧، بفضل مجموعة من الاصلاحات الضريبية التي اعتمدت.

كلام المعراوي جاء خلال ورشة عمل نظمها المعهد المالي- معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي عن <السياسة الضريبية وتأثيرها على الموازنة العامة في لبنان>، لافتاً إلى إن اقتراحات الموازنة العامة "ترتكز على تحقيق معدل نمو منتظم، وعلى خفض النفقات وترشيدها في الوقت عينه على نحو فاعل (من ضمنها كلفة خدمة الدين)، وعلى تعزيز الإيرادات من خلال تدابير جديدة".

وأشار الى أن "أهداف النظام الضريبي تتمثل في تأمين الفاعلية بما يسمح بضمان إيرادات كافية لتمويل السياسات العامة، وتأمين التوازن الذي يفسح المجال أمام مزيد من الضرائب المباشرة، تأمين العدالة بغية الحد من مستويات التفاوت المختلفة، اضافة الى تأمين الحوافز على الصعيد الاجتماعي، والاقتصادي".

وشدد المعراوي على أن "إنشاء نظام ضرائب حديث وإدارة قادرة على معالجة الضرائب على نحو فاعل، يعتبر العنصر الرئيسي في برنامج الحكومة اللبنانية الإصلاحية".

وشرح المعراوي ضريبة الـ ٥% على الفوائد التي بدأ تطبيقها في العام ٢٠٠٣، فقال إنها تطبق على فوائد سندات الدين التي تصدرها الشركات المغفلة، وعلى فوائد وإيرادات وعائدات الحسابات الدائنة المفتوحة". وأشار الى أن إطلاق ضريبة الـ ٥% أدى إلى زيادة في الفائض الأولي بنسبة ٣,٥% من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠٣ مقارنة بالعام ٢٠٠٢ حيث سجل زيادة بنسبة ١,٢%، وتنج عنه كذلك انخفاض إجمالي العجز المالي بقيمة ٣٧٠ مليار ليرة لبنانية بين العامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، وارتفاع الإيرادات (من ٩٩٥,٣ مليار ل.ل. في العام ٢٠٠٢ إلى ٤,٥٠١ مليار ل.ل. في العام ٢٠٠٣). وأضاف ان "هذه الضريبة الجديدة سمحت بتحصيل إجمالي بلغ ١٤٥ مليار ل.ل. خلال الأشهر الـ ١١ الأولى من تطبيقها".

وعن اقتراح زيادة الضريبة على الفوائد من ٥ إلى ٧% على أساس برنامج باريس ٢٠٠٣، قال المعراوي إن هذه الزيادة، في حال اعتمدت، "يمكنها تحقيق إيرادات بنحو ٥,٥% من الناتج المحلي الإجمالي".

وشرح المعراوي أن "إطلاق الضريبة على القيمة المضافة في العام ٢٠٠٢ ارتكز على معطيات عدّة، أولها أنها تساهم في خفض العجز واحتواء مستويات الدين العام، وثانيها حاجة لبنان إلى الاعتماد على قاعدة ضريبية جديدة خاصة بالاستهلاك عوضاً عن اعتماده بشكل رئيسي على رسوم الاستيراد، ما يسمح له بتطبيق موجباته الدولية والإقليمية (منظمة التجارة الدولية، الاتحاد الأوروبي...) التي تفرض عليه خفض رسومه الجمركية".

وكشف المعراوي أن الزيادة التدريجية للضريبة على القيمة المضافة، وفق برنامج باريس ٢٠٠٣، من ١٠ إلى ١٢%، ستوقر، عندما يتم اعتمادها، "عائدات إضافية بنسبة أقلها ١% من الناتج المحلي الإجمالي". وأضاف أن الحكومة "تنوي تبني التصريح الشهري عن الضريبة على القيمة المضافة للشركات الكبيرة".

وتحدث المعراوي عن أبرز الإصلاحات الضريبية، وهي تحديث الإدارة الضريبية وتحسين القاعدة الضريبية وعمليات التحصيل، والربط بين نظام الأملاك المبنية ونظام العقارية، وإعتماد مبدأ تصنيف المكلفين

segmentation، وإصدار قانون الإجراءات الضريبية، ووضع مشروع قانون الضريبة على الدخل الإجمالي، ووضع قاعدة بيانات شاملة خاصة بالموظفين للقطاعات الخاص والعام".

وقال إن "للإصلاحات وقعاً إيجابياً على الموازنة العامة، ويمكن قياسها من خلال مؤشرات عدة، منها زيادة معدل الالتزام الطوعي، وخفض عدد الاعتراضات، وتعزيز تحصيل الواردات، وتحديث قاعدة بيانات المكلفين".

وأضاف "في العام ٢٠٠٧ تم بناء قاعدة معلومات شاملة وتحديثها عبر ملاءمة أنظمة المعلومات بين قاعدتي الأملاك المبنية والعقارية، وساهمت هذه الخطوة برفع إيرادات الضريبة على الأملاك المبنية بنسبة ٩% مقارنةً بالعام ٢٠٠٦. بالإضافة إلى ذلك سجلت زيادة متواصلة لإيرادات هذه الضريبة في العام ٢٠٠٨".

وشدد على أن قانون الإجراءات الضريبية الجديد "وحد الإجراءات الضريبية لأنواع الضرائب كافة، وأوضح موجبات المكلف وحقوقه".

ورأى أن "دمج التحصيل بالواردات ينتج عنه رقابة ذاتية على عمليات التحقق والتحصيل، الأمر الذي سيكون له وقع إيجابي على الخزينة اللبنانية".

وتحدث عن إعادة تنظيم المليات، من خلال استحداث فروع في العام ٢٠٠٥ بحسب المهام في بعض الوحدات الضريبية، ثم في العام ٢٠٠٦ تحويل الفروع الى دوائر في جميع المليات.

وقال "نتج عن استحداث دائرة الرواتب والأجور في العام ٢٠٠٣ وتعديل مهل التصريح، تحصيل ١٧٣ مليار ليرة لبنانية جراء الضريبة على الرواتب والأجور، مسجلةً زيادة قدرها ٣٦% من مستويات العام ٢٠٠٢، وخفض المتأخرات ورفع دفع الإيرادات إلى الخزينة، وزيادة الإلتزام الضريبي وذلك عبر ارتفاع عدد موظفي القطاع الخاص المسجلين". كذلك شرح نتائج استحداث دائرة كبار المكلفين (٢٠٠٥).

وقال المعراوي إن "الإيرادات زادت بنسبة ٤٤% من العام ٢٠٠١ إلى العام ٢٠٠٣، وبنسبة ٨٨% من العام ٢٠٠١ إلى العام ٢٠٠٧، وكانت زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة ٥١% من العام ٢٠٠١ إلى العام ٢٠٠٣ وبنسبة ٨٨% من العام ٢٠٠١ إلى العام ٢٠٠٧". وأشار إلى أن "إيرادات الضريبة على القيمة المضافة بلغت ١,٣٦٠,٩٩٧ مليون ليرة في العام ٢٠٠٣، و٢,٠٠٣,٢٠٥ مليون ليرة في العام ٢٠٠٧".

الجميل وتولّى التعقيب علي مداخلة المعراوي أستاذ الاقتصاد في كلية إدارة الأعمال في جامعة القديس يوسف الدكتور جوزف الجميل، فلاحظ أن "جهداً كبيراً بذل في السنوات المنصرمة لإعادة تنظيم الهيكلية الإدارية للادارية الضريبية". وأبرز أهمية مشروع قانون الضريبة على الدخل الاجمالي، أملاً في "ألا تكون فقط لزيادة الايرادات الضريبية، بل كذلك لتحفيز بعض الجوانب الاجتماعية، ومنها الإعفاءات في ما يتعلق بالقروض السكنية". وقال ان "تحقيق فائض أولي مهم لكسر الحلقة المفرغة"، مشيراً الى أن "التدابير التي اتخذت أدت من دون شك الى تحسين الايرادات، وساهم في ذلك تخفيض خدمة الدين العام من خلال مؤتمر باريس ٢". وقال ان "الضغط الذي يمثله عجز الموازنة يجعل من غير الممكن أن يستخدم لبنان لمواجهة الركود ولتحفيز النمو الاقتصادي، الأداة المعتمدة عالمياً، وهي خفض الضرائب وزيادة النفقات العامة".

ورشة تشاورية وبتراأس مدير المالية العام في وزارة المال آلان بيفاني الاثنين المقبل ورشة العمل التشاورية الأولى ضمن البرنامج التدريبي الواسع على تطبيق قانون الإجراءات الضريبية الجديد، الذي يقيمه المعهد المالي - معهد باسل فليحان لأكثر من ٩٣٠ موظفاً مختصاً في وزارة المال.

وهذه الورشة هي الأولى من ست ورش مدة كل منها يومان، موجهة إلى المراقبين الرئيسيين والمراقبين في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، ويشارك فيها مدير الواردات لؤي الحاج شحادة ومدير الضريبة على القيمة المضافة وأئل خداج ورؤساء المليات في المحافظات.

البلد

الإيرادات الضريبية ترتفع ٨٨٪ في ستة أعوام



خلال ورشة العمل في معهد باسل فليحان

أعلن رئيس مالية جبل لبنان في وزارة المال جورج المعراوي، خلال ورشة عمل نظمها المعهد المالي - معهد باسل فليحان المالي، عن "السياسة الضريبية وتأثيرها على الموازنة العامة"، "أن الإيرادات الضريبية زادت ٨٨٪ بين العامين ٢٠٠١ و٧٠٠٢، و بفضل مجموعة من الاصلاحات الضريبية التي اعتمدت."

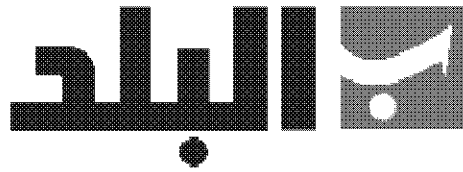
شدد المعراوي على "ان افتراحات الموازنة العامة تركز على تحقيق معدل نمو منتظم، وعلى خفض النفقات وترشيدها في الوقت عينه على نحو فاعل وعلى تعزيز الإيرادات من خلال تدابير جديدة."

وأشار الى أن "أهداف النظام الضريبي تتمثل في تأمين الفاعلية بما يسمح بضمان إيرادات كافية لتمويل السياسات العامة، وتأمين التوازن الذي يفسح المجال أمام مزيد من الضرائب المباشرة، تأمين العدالة بغية الحد من مستويات التفاوت المختلفة، اضافة الى تأمين الحوافز على الصعيدين الاجتماعي، والاقتصادي."

وشرح المعراوي ضريبة ٥٪ على الفوائد التي بدأ تطبيقها في العام ٢٠٠٢، فقال "إنها تطبق على فوائد سندات الدين التي تصدرها الشركات المغفلة، وعلى فوائد وإيرادات وعائدات الحسابات الدائنة المفتوحة."

وأشار الى أن إطلاق ضريبة ١٥% أدى إلى زيادة في الفائض الأولي بنسبة ٣,٥% من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠٣ مقارنة بالعام ٢٠٠٢ حيث سجل زيادة بنسبة ١,٢%، ونتج عنه كذلك انخفاض إجمالي العجز المالي بقيمة ٣٧٠ مليار ليرة لبنانية بين العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، وارتفاع الإيرادات. وشدد على أن قانون الإجراءات الضريبية الجديد "وحد الإجراءات الضريبية لأنواع الضرائب كافة، وأوضح موجبات المكلف وحقوقه". ورأى أن "دمج التحصيل بالواردات تنتج عنه رقابة ذاتية على عمليات التحقق والتحصيل، الأمر الذي سيكون له وقع إيجابي على الخزينة اللبنانية". وتحدث عن إعادة تنظيم المالية، من خلال استحداث فروع في العام ٢٠٠٥ بحسب المهام في بعض الوحدات الضريبية، ثم في العام ٢٠٠٦ تحويل الفروع الى دوائر في جميع المالية.

تكمّن أبرز الإصلاحات الضريبية، في تحديث الإدارة الضريبية وتحسين القاعدة الضريبية وعمليات التحصيل، والربط بين نظام الأملاك المبنية ونظام العقارية، واعتماد مبدأ تصنيف المكلفين وإصدار قانون الإجراءات الضريبية.



الاجراءات الضريبية

يتّأسس مدير المالية العام في وزارة المال آلان بيفاني الاثنين ٢ آذار المقبل ورشة العمل التشاورية الأولى ضمن البرنامج التدريبي الواسع على تطبيق قانون الاجراءات الضريبية الجديد، الذي يقيمه المعهد المالي - معهد باسل فليحان لأكثر من 930 موظفاً مختصاً في وزارة المال.



ورشة عمل حول الموازنة العامة

المعراوي: الإيرادات الضريبية زادت ٨٨%

أفاد رئيس مالية جبل لبنان في وزارة المال جورج المعراوي بأن الإيرادات الضريبية زادت ٨٨ في المئة بين العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٧، بفضل مجموعة من الإصلاحات الضريبية التي اعتمدت. وأشار المعراوي خلال ورشة عمل نظمها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي - المعهد المالي، في مقره أمس، حول «السياسة الضريبية وتأثيرها على الموازنة العامة في لبنان»، إلى أن اقتراحات الموازنة العامة «ترتكز على تحقيق معدل نمو منتظم، وعلى خفض النفقات وترشيدها في الوقت عينه على نحو فاعل (من ضمنها كلفة خدمة الدين)، وعلى تعزيز الإيرادات من خلال تدابير جديدة.»

ولفت إلى أن «أهداف النظام الضريبي تتمثل في تأمين الفاعلية بما يسمح بضمان إيرادات كافية لتمويل السياسات العامة، وتأمين التوازن الذي يفسح المجال أمام مزيد من الضرائب المباشرة، تأمين العدالة بغية الحد من مستويات التفاوت المختلفة، بالإضافة إلى تأمين الحوافز على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي.» وشرح ضريبة اله في المئة على الفوائد التي بدأ تطبيقها في العام ٢٠٠٣، فقال إنها تطبق على فوائد سندات الدين التي تصدرها الشركات المغفلة، وعلى فوائد وإيرادات وعائدات الحسابات الدائنة المفتوحة. وأوضح أن إطلاق ضريبة اله في المئة أدى إلى زيادة في الفائض الأولي بنسبة ٢٠,٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠٣ مقارنة بالعام ٢٠٠٢.

وعن اقتراح زيادة الضريبة على الفوائد من ٥ إلى ٧ في المئة على أساس برنامج باريس - ٣، قال المعراوي إن هذه الزيادة، في حال اعتمدت، «يمكنها تحقيق إيرادات بنحو ٠,٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.» وشرح أن إطلاق الضريبة على القيمة المضافة في العام ٢٠٠٢ ارتكز على معطيات عدة، أولها أنها تساهم في خفض العجز واحتواء مستويات الدين العام، وثانيها حاجة لبنان إلى الاعتماد على قاعدة ضريبية جديدة خاصة بالاستهلاك عوضاً عن اعتماده بشكل رئيسي على رسوم الاستيراد. وكشف أن الزيادة التدريجية للضريبة على القيمة المضافة، وفق برنامج باريس - ٣، من ١٠ إلى ١٢ في المئة، ستوفر «عائدات إضافية بنسبة أقلها ١ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.»

وتولي التعقيب على مداخلة المعراوي، أستاذ الاقتصاد في كلية إدارة الأعمال في جامعة القديس يوسف الدكتور جوزف الجميل الذي ابرز أهمية مشروع قانون الضريبة على الدخل الإجمالي، أملاً ألا تكون فقط لزيادة الإيرادات الضريبية. وقال إن «الضغط الذي يمثله عجز الموازنة يجعل من غير الممكن أن يستخدم لبنان لمواجهة الركود ولتحفيز النمو الاقتصادي، الأداة المعتمدة عالمياً، وهي خفض الضرائب وزيادة النفقات العامة.»



المعراوي: الإيرادات الضريبية زادت ٨٨% بين ٢٠٠١ و٢٠٠٧

أعلن رئيس مالية جبل لبنان في وزارة المال جورج المعراوي، خلال ورشة عمل نظمها المعهد المالي - "معهد باسل فليحان المالي" أمس، عن "السياسة الضريبية وتأثيرها على الموازنة العامة في لبنان"، "أن الإيرادات الضريبية زادت ٨٨ في المئة بين ٢٠٠١ و٢٠٠٧ بفضل مجموعة من الإصلاحات الضريبية التي اعتمدت." وقال: "إن اقتراحات الموازنة العامة "ترتكز على تحقيق معدل نمو منتظم، وخفض النفقات وترشيدها في الوقت عينه على نحو فاعل (من ضمنها كلفة خدمة الدين)، وعلى تعزيز الإيرادات من خلال تدابير جديدة."

الأخبار

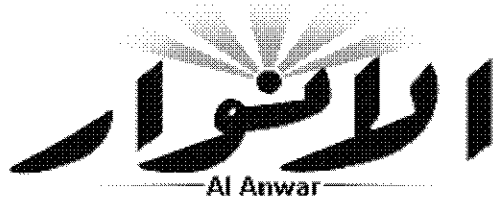
٨٨% زيادة عائدات الضرائب في ٦ سنوات

أعلن رئيس مالية جبل لبنان في وزارة المال جورج المعراوي، خلال ورشة عمل نظمها المعهد المالي — معهد باسل فليحان المالي، أمس عن «السياسة الضريبية وتأثيرها على الموازنة العامة في لبنان»، «أن الإيرادات الضريبية زادت ٨٨% بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٧، بفضل مجموعة من الإصلاحات الضريبية التي اعتمدت». وكشف المعراوي «أن الزيادة التدريجية للضريبة على القيمة المضافة، وفق برنامج باريس ٣، ستوفر عندما تُعتمد عائدات إضافية بنسبة أقلها ١% من الناتج المحلي الإجمالي»، وأن الحكومة «تتوي تبني التصريح الشهري عن الضريبة على القيمة المضافة للشركات الكبيرة».

ولفت إلى «أن اقتراحات الموازنة العامة تركز على تحقيق معدل نمو منتظم، وعلى خفض النفقات وترشيدها في الوقت عينه على نحو فاعل (من ضمنها كلفة خدمة الدين)، وعلى تعزيز الإيرادات من خلال تدابير جديدة». وأشار إلى أن «أهداف النظام الضريبي تتمثل في توفير الفاعلية بما يسمح بضمان إيرادات كافية لتمويل السياسات العامة، وتوفير التوازن الذي يفسح المجال أمام مزيد من الضرائب المباشرة، توفير العدالة بغية الحد من مستويات التفاوت المختلفة، إضافة الى توفير الحوافز الاجتماعية والاقتصادية».

وشدد على أن «إنشاء نظام ضرائب حديث وإدارة قادرة، هو العنصر الرئيسي في برنامج الحكومة اللبنانية الإصلاحية». وقال المعراوي إن ضريبة الـ٥% على الفوائد التي بدأ تطبيقها في عام ٢٠٠٣، أدت إلى زيادة في الفائض الأولي بنسبة ٣,٥% من الناتج المحلي في عام ٢٠٠٣ مقارنة بعام ٢٠٠٢.

(الأخبار)



المعراوي: الإيرادات الضريبية زادت ٨٨ بالمئة بين ٢٠٠١ و٢٠٠٧

كشف رئيس مالية جبل لبنان في وزارة المال جورج المعراوي، أن الإيرادات الضريبية زادت ٨٨% بين العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٧، بفضل مجموعة من الإصلاحات الضريبية التي اعتمدت.

وقال المعراوي خلال ورشة عمل نظمها المعهد المالي - معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في مقره عن السياسة الضريبية وتأثيرها على الموازنة العامة في لبنان، إن اقتراحات الموازنة العامة تركز على تحقيق معدل نمو منتظم، وعلى خفض النفقات وترشيدها في الوقت عينه على نحو فاعل (من ضمنها كلفة خدمة الدين)، وعلى تعزيز الإيرادات من خلال تدابير جديدة.

وأشار إلى أن أهداف النظام الضريبي تتمثل في تأمين الفاعلية بما يسمح بضمان إيرادات كافية لتمويل السياسات العامة، وتأمين التوازن الذي يفسح المجال أمام مزيد من الضرائب المباشرة، تأمين العدالة بغية الحد من مستويات التفاوت المختلفة، إضافة إلى تأمين الحوافز على الصعيد الاجتماعي، والاقتصادي. وشدد المعراوي على أن إنشاء نظام ضرائب حديث وإدارة قادرة على معالجة الضرائب على نحو فاعل، يعتبر العنصر الرئيسي في برنامج الحكومة اللبنانية الإصلاحية.

وشرح المعراوي ضريبة الـ ٥% على الفوائد التي بدأ تطبيقها في العام ٢٠٠٢، فقال إنها تطبق على فوائد سندات الدين التي تصدرها الشركات المغفلة، وعلى فوائد وإيرادات وعائدات الحسابات الدائنة المفتوحة. وأشار إلى أن إطلاق ضريبة الـ ٥% أدى إلى زيادة في الفائض الأولي بنسبة ٣,٥% من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠٢ مقارنة بالعام ٢٠٠٢ حيث سجل زيادة بنسبة ١,٢%، ونتج عنه كذلك انخفاض إجمالي العجز المالي بقيمة ٣٧٠ مليار ليرة لبنانية بين العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، وارتفع الإيرادات (من ٣,٩٩٥ مليار ل.ل. في العام ٢٠٠٢ إلى ٤,٥٠١ مليار ل.ل. في العام ٢٠٠٣). وأضاف أن هذه الضريبة الجديدة سمحت بتحصيل إجمالي بلغ ١٤٥ مليار ل.ل. خلال الأشهر الـ ١١ الأولى من تطبيقها.

وعن اقتراح زيادة الضريبة على الفوائد من ٥ إلى ٧% على أساس برنامج باريس ٢، قال: إن هذه الزيادة، في حال اعتمدت، يمكنها تحقيق إيرادات بـ ٠,٥% من الناتج المحلي الإجمالي. وشرح المعراوي أن إطلاق الضريبة على القيمة المضافة في العام ٢٠٠٢ ارتكز على معطيات عدة، أولها أنها تساهم في خفض العجز واحتواء مستويات الدين العام، وثانيها حاجة لبنان إلى الاعتماد على قاعدة ضريبية جديدة خاصة بالاستهلاك عوضاً عن اعتماده بشكل رئيسي على رسوم الاستيراد، ما يسمح له بتطبيق موجباته الدولية والإقليمية (منظمة التجارة الدولية، الاتحاد الأوروبي...) التي تفرض عليه خفض رسومه الجمركية.

عائدات إضافية وكشف المعراوي أن الزيادة التدريجية للضريبة على القيمة المضافة، وفق برنامج باريس ٢، ستوفر، عندما يتم اعتمادها، عائدات إضافية بنسبة أقلها ١% من الناتج المحلي الإجمالي. وأن الحكومة تنوي تبني التصريح الشهري عن الضريبة على القيمة المضافة للشركات الكبيرة.

وتحدث المعراوي عن أبرز الإصلاحات الضريبية، وهي تحديث الإدارة الضريبية وتحسين القاعدة الضريبية وعمليات التحصيل، والربط بين نظام الأملاك المبنية ونظام العقارية، وإعتماد مبدأ تصنيف المكلفين (segmentation)، وإصدار قانون الإجراءات الضريبية، ووضع مشروع قانون الضريبة على الدخل الإجمالي، ووضع قاعدة بيانات شاملة خاصة بالموظفين للقطاعين الخاص والعام.

وقال إن للإصلاحات وقعا إيجابيا على الموازنة العامة، ويمكن قياسها من خلال مؤشرات عدة، منها زيادة معدل الالتزام الطوعي، وخفض عدد الاعتراضات، وتعزيز تحصيل الواردات، وتحديث قاعدة بيانات المكلفين. وأضاف في العام ٢٠٠٧ تم بناء قاعدة معلومات شاملة وتحديثها عبر ملاءمة أنظمة المعلومات بين قاعدتي الأملاك المبنية والعقارية، وساهمت هذه الخطوة برفع إيرادات الضريبة على الأملاك المبنية بنسبة ٩% مقارنة بالعام ٢٠٠٦. بالإضافة إلى ذلك سجلت زيادة متواصلة لإيرادات هذه الضريبة في العام ٢٠٠٨.

وشدد على أن قانون الإجراءات الضريبية الجديد وحد الإجراءات الضريبية لأنواع الضرائب كافة، وأوضح موجبات المكلف وحقوقه. ورأى أن دمج التحصيل بالواردات ينتج عنه رقابة ذاتية على عمليات التحقق والتحصيل، الأمر الذي سيكون له وقع إيجابي على الخزينة اللبنانية.

وتحدث عن إعادة تنظيم المليات، من خلال استحداث فروع في العام ٢٠٠٥ بحسب المهام في بعض الوحدات الضريبية، ثم في العام ٢٠٠٦ تحويل الفروع الى دوائر في جميع المليات. وقال نتج عن استحداث دائرة الرواتب والأجور في العام ٢٠٠٢ وتعديل مهل التصريح، تحصيل ١٧٢ مليار ليرة لبنانية جراء الضريبة على الرواتب والأجور، مسجلة زيادة قدرها ٣٦% من مستويات العام ٢٠٠٢، وخفض المتأخرات ورفع دفع الإيرادات إلى الخزينة، وزيادة الإلتزام الضريبي وذلك عبر ارتفاع عدد موظفي القطاع الخاص المسجلين. كذلك شرح نتائج استحداث دائرة كبار المكلفين (٢٠٠٥).

وقال: إن الإيرادات زادت بنسبة ٤٤% من العام ٢٠٠١ إلى العام ٢٠٠٣، وبنسبة ٨٨% من العام ٢٠٠١ إلى العام ٢٠٠٧، وكانت زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة ٥١% من العام ٢٠٠١ إلى العام ٢٠٠٣ وبنسبة ٨٨% من العام ٢٠٠١ إلى العام ٢٠٠٧. وأشار الى أن إيرادات الضريبة على القيمة المضافة بلغت ١,٣٦٠,٩٩٧ مليون ليرة في العام ٢٠٠٣، و٢,٠٠٣,٢٠٥ مليون ليرات في العام ٢٠٠٧.

الجميل وتولى التعقيب على مداخلة المعرّوي أستاذ الاقتصاد في كلية إدارة الأعمال في جامعة القديس يوسف الدكتور جوزف الجميل، فلاحظ أن جهدا كبيرا بذل في السنوات المنصرمة لاعادة تنظيم الهيكلية الادارية للادارية الضريبية. وابرز أهمية مشروع قانون الضريبة على الدخل الاجمالي، أملا في ألا تكون فقط لزيادة الإيرادات الضريبية، بل كذلك لتحفيز بعض الجوانب الاجتماعية، ومنها الاعفاءات في ما يتعلق بالقروض السكنية. وقال ان تحقيق فائض أولي مهم لكسر الحلقة المفرغة، مشيرا الى أن التدابير التي اتخذت أدت من دون شك الى تحسين الإيرادات، وساهم في ذلك تخفيض خدمة الدين العام من خلال مؤتمر باريس ٢. وقال: ان الضغط الذي يمثله عجز الموازنة يجعل من غير الممكن أن يستخدم لبنان لمواجهة الركود ولتحفيز النمو الاقتصادي، الأداة المعتمدة عالميا، وهي خفض الضرائب وزيادة النفقات العامة.

الشرق

أقدم جريدة لبنانية مستمرة في الصدور منذ ١٩٧٦

ورشة "السياسة الضريبية وتأثيرها على الموازنة"

المعراوي: الإيرادات الضريبية زادت ٨٨%

كشف رئيس مالية جبل لبنان في وزارة المال جورج المعراوي بأن الإيرادات الضريبية زادت ٨٨ في المئة بين العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٧، بفضل مجموعة من الإصلاحات الضريبية التي اعتمدت.

وشارك المعراوي خلال ورشة عمل نظمها المعهد المالي- معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في مقره عن "السياسة الضريبية وتأثيرها على الموازنة العامة في لبنان"، على أن "إنشاء نظام ضرائب حديث وإدارة قادرة على معالجة الضرائب على نحو فاعل، يعتبر العنصر الرئيسي في برنامج الحكومة اللبنانية الإصلاحية".

وأشار الى أن إطلاق ضريبة الهـ في المئة على الفوائد أدى إلى زيادة في الفائض الأولي بنسبة ٥,٣ % من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠٣ مقارنة بالعام ٢٠٠٢ حيث سجل زيادة بنسبة ١,٢ في المئة، وأضاف أن "هذه الضريبة الجديدة سمحت بتحصيل إجمالي بلغ ١٤٥ مليار ليرة خلال الأشهر الـ ١١ الأولى من تطبيقها".

وعن اقتراح زيادة الضريبة على الفوائد من ٥ إلى ٧% على أساس برنامج باريس-٣، قال المعراوي إن هذه الزيادة، في حال اعتمدت، "يمكنها تحقيق إيرادات بنحو ٥,٠% من الناتج المحلي الإجمالي".

وكشف أن الزيادة التدريجية للضريبة على القيمة المضافة، وفق برنامج باريس٣، من ١٠ إلى ١٢,٥%، ستوفر، عندما يتم اعتمادها، "عائدات إضافية بنسبة أقلها ١% من الناتج المحلي الإجمالي". وأضاف أن الحكومة "تنوي تبني التصريح الشهري عن الضريبة على القيمة المضافة للشركات الكبيرة".

وتحدث عن إعادة تنظيم المالىيات، من خلال استحداث فروع في العام ٢٠٠٥ بحسب المهام في بعض الوحدات الضريبية، ثم في العام ٢٠٠٦ تحويل الفروع الى دوائر في كل المالىيات. وقال "نتج عن استحداث دائرة الرواتب والأجور في العام ٢٠٠٣ وتعديل مهل التصريح، تحصيل ١٧٣ مليار ليرة جزاء الضريبة على الرواتب والأجور، مسجلة زيادة قدرها ٢٦% من مستويات العام ٢٠٠٢، وخفض المتأخرات ورفع دفع الإيرادات إلى الخزينة، وزيادة الالتزام الضريبي وذلك عبر ارتفاع عدد موظفي القطاع الخاص المسجلين".

الجميل: وتولى التعقيب على مداخله المعراوي أستاذ الاقتصاد في كلية إدارة الأعمال في جامعة القديس يوسف الدكتور جوزف الجميل، فأبرز أهمية مشروع قانون الضريبة على الدخل الإجمالي، أملاً في "ألا تكون فقط لزيادة الإيرادات الضريبية، بل كذلك لتحفيز بعض الجوانب الاجتماعية، ومنها الاعفاءات في ما يتعلق بالقروض السكنية".

الشرف

أقدم جريدة لبنانية مستمرة في الصدور منذ ١٩٧٦

ورشة اولى عن الاجراءات الضريبية

يرأس مدير المالية العام في وزارة المال الان بيفاني الاثنين ٢ آذار المقبل ورشة العمل التشاورية الاولى ضمن البرنامج التدريبي الواسع على تطبيق قانون الاجراءات الضريبية الجديد، الذي يقيمه المعهد المالي معهد باسل فليحان لاكثر من ٩٣٠ موظفاً مختصاً في وزارة المال.

وهذه الورشة هي الاولى من ست ورش مدة كل منها يومان، موجهة الى المراقبين الرئيسيين والمراقبين في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، ويشارك فيها مدير الواردات لؤي الحاج شحادة ومدير الضريبة على القيمة المضافة وائل خداج ورؤساء المليات في المحافظات.

ويطلق المعهد تباعاً ورش عمل مخصصة لضريبة الدخل والتحصيل والضرائب النوعية، علماً ان البرنامج التدريبي يشمل نحو ٤٠ ورشة في بيروت والمحافظات.

Une hausse de la taxe sur les intérêts générerait des recettes de l'ordre de 0,5 % du PIB

LIBAN - ATELIER DE TRAVAIL Le directeur du bureau régional du ministère des Finances pour le Mont-Liban détaille les principales réformes fiscales menées depuis 2001 et leur impact sur les finances publiques.

Dans le cadre d'un atelier de travail organisé hier à l'Institut des finances sur les politiques fiscales et leur impact sur le budget, le directeur du bureau régional du ministère des Finances pour le Mont-Liban, Georges Maaraoui, a indiqué que les recettes fiscales ont augmenté de 51 % entre 2001 et 2003, et de 88 % entre 2001 et 2007, grâce aux réformes menées.

Par exemple, l'instauration d'une taxe de 5 % sur les taux d'intérêt en 2003, qui s'applique aux obligations émises par les sociétés anonymes ainsi qu'aux comptes créditeurs, a permis une hausse de l'excédent primaire (hors service de la dette) de l'ordre de 3,5 % du PIB. L'excédent primaire a en effet augmenté de 1,2 % entre 2002 et 2003, entraînant une baisse du déficit public de 380 milliards de livres (environ 252 millions de dollars), a expliqué le directeur régional. Les revenus de l'État sont ainsi passés de 3 995 milliards de LL en 2002 (2,65 milliards de dollars) à 4 501 milliards de livres un an plus tard (2,98 milliards de dollars). « À elle seule, la taxe sur les taux d'intérêt avait généré environ 145 milliards de livres sur les onze premiers mois de 2003 », a indiqué M. Maaraoui, soit près de 96,2 millions de dollars. Aujourd'hui, une hausse de cette taxe de 5 à 7 %, comme prévu dans le programme de réforme, générerait des recettes supplémentaires de l'ordre de 0,5 % du PIB, a-t-il ajouté.

Quant à la taxe sur la valeur ajoutée, TVA, son introduction en 2002 répondait à plusieurs impératifs ; en premier lieu, celui de réduire le déficit et de contenir la dette publique, a-t-il souligné. Mais elle répondait également au besoin de mettre en place un nouveau système fiscal, basé sur la consommation et non plus uniquement sur l'importation, pour permettre au Liban de remplir ses engagements en matière de tarifs douaniers dans le cadre des accords conclus, ou à conclure (accords de libre-échange, OMC...). Les recettes de la TVA se sont élevées à 1 360 997 millions de livres en 2003 (environ 902 millions de dollars), pour atteindre 2 003 205 millions de livres (1,32 milliard de dollars) en 2007. Actuellement, si cette taxe est relevée de 10 à 12 %, comme promis à Paris III, elle

engranger des recettes additionnelles de l'ordre d'au moins 1 % du PIB, a indiqué Georges Maaraoui.

Au-delà de ces deux grandes mesures, le directeur régional a évoqué d'autres réformes fiscales, notamment la modernisation de l'administration fiscale, l'amélioration de la collecte, l'utilisation du principe de segmentation de la base de contribuable ou encore l'harmonisation des registres fonciers et immobiliers. « Ces réformes ont eu un impact positif sur le budget, mesurable par plusieurs indicateurs, comme la hausse de la moyenne des règlements volontaires, la baisse des contestations, ou encore le renforcement de la collecte », a estimé M. Maaraoui.

En 2007, la création d'une base de données, moderne et conforme aux standards internationaux relatifs aux biens immobiliers et fonciers, a permis d'augmenter les recettes fiscales sur les biens fonciers de 9 % par rapport à 2006, a-t-il indiqué. De même, la modernisation de la direction des salaires au sein du ministère en 2003 et l'amendement des délais de déclaration des revenus ont permis d'accroître les recettes de l'impôt sur le revenu de 26 % par rapport à 2002 et d'augmenter le nombre de salariés du privé inscrits, a-t-il conclu.



"مالية جبل لبنان": الإيرادات الضريبية زادت ٨٨% بين ٢٠٠١ و٢٠٠٧

أوضح رئيس مالية جبل لبنان في وزارة المال جورج المعراوي بأن الإيرادات الضريبية زادت ٨٨% بين العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٧، بفضل مجموعة من الإصلاحات الضريبية التي اعتمدت. وأشار المعراوي خلال ورشة عمل نظمها المعهد المالي- معهد باسل فليخات المالي والاقتصادي في مقره عن "السياسة الضريبية وتأثيرها على الموازنة العامة في لبنان". أشار إلى أن اقتراحات الموازنة العامة "ترتكز على تحقيق معدل نمو منتظم، وعلى خفض النفقات وترشيدها في الوقت عينه على نحو فاعل (من ضمنها كلفة خدمة الدين)، وعلى تعزيز الإيرادات من خلال تدابير جديدة". ولفت إلى أن "أهداف النظام الضريبي تتمثل في تأمين الفاعلية بما يسمح بضمّان إيرادات كافية لتمويل السياسات العامة، وتأمين التوازن الذي يفسح المجال أمام مزيد من الضرائب المباشرة، تأمين العدالة بغية الحد من مستويات التفاوت المختلفة، إضافة إلى تأمين الجواز على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي".

وشدد المعراوي على أن "إنشاء نظام ضرائب حديث وإدارة قادرة على معالجة الضرائب على نحو فاعل، يعتبر العنصر الرئيسي في برنامج الحكومة اللبنانية الإصلاحية".

وشرح المعراوي ضريبة الـ ٥% على العوائد التي بدأ تطبيقها في العام ٢٠٠٣، فقال إنها تطبق على فواتر سندات الدين التي تصدرها الشركات المغفلة. وعلى فواتر وإيرادات وعائدات الحسابات الدائنة المفتوحة". وأشار إلى أن إطلاق ضريبة الـ ٥% أدى إلى زيادة في الغنائم الأولى بنسبة ٣,٥% من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠٢ مقارنة بالعام ٢٠٠٢ حيث سجل زيادة بنسبة ١,٢%. ونتج عنه كذلك انخفاض إجمالي العجز المالي بقيمة ٣٧٠ مليار ليرة لبنانية بين العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، وارتفاع الإيرادات (من ٢.٩٩٥ مليار ل.ل. في العام ٢٠٠٢ إلى ٤.٥٠١ مليار ل.ل. في العام ٢٠٠٣). وأضاف أن "هذه الضريبة الجديدة سمحت بتحصيل إجمالي بلغ ١٤٥ مليار ل.ل. خلال الأشهر الـ ١١ الأولى من تطبيقها".

وعن اقتراح زيادة الضريبة على العوائد من ٥ إلى ٧% على أساس برنامج باريس ٢، قال المعراوي إن هذه الزيادة، في حال اعتمدت، "يمكنها تحقيق إيرادات بنحو ٥,٥% من الناتج المحلي الإجمالي".

وشرح المعراوي أن "إطلاق الضريبة على القيمة المضافة في العام ٢٠٠٢ ارتكز على معطيات عدة، أولها أنها تساهم في خفض العجز واحتواء مستويات الدين العام، وثانيها حاجة لبنان إلى الاعتماد على قاعدة ضريبية جديدة خاصة بالاستهلاك عوضاً عن اعتماده بشكل رئيسي على رسوم الاستيراد، ما يسمح له بتطبيق موجهاته الدولية والإقليمية (منظمة التجارة الدولية، الاتحاد الأوروبي...) التي تعرض عليه خفض رسومه الجمركية".

وكشف المعراوي أن الزيادة التدريجية للضريبة على القيمة المضافة، وفق برنامج باريس ٢، من ١٠ إلى ١٢٪، ستوفر، عندما يتم اعتمادها، "عائدات إضافية بنسبة أقلها ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي". وأضاف أن الحكومة "توي تبني التصريح الشهري عن الضريبة على القيمة المضافة للشركات الكبيرة". وتحدث المعراوي عن أبرز الإصلاحات الضريبية، وهي تحديث الإدارة الضريبية وتحسين القاعدة الضريبية وعمليات التحصيل، والربط بين نظام الأملاك المبنية ونظام العقارية، واعتماد مبدأ تصنيف المكلفين (segmentation)، وإصدار قانون الإجراءات الضريبية، ووضع مشروع قانون الضريبة على الدخل الإجمالي، ووضع قاعدة بيانات شاملة خاصة بالموظفين للقطاعين الخاص والعام". وقال إن "للإصلاحات وقعا إيجابيا على الموازنة العامة، ويمكن قياسها من خلال مؤشرات عدة، منها زيادة معدل الالتزام الطوعي، وخفض عدد الاعتراضات، وتعزيز تحصيل الواردات، وتحديث قاعدة بيانات المكلفين". وأضاف "في العام ٢٠٠٧ تم بناء قاعدة معلومات شاملة وتحديثها عبر ملاءمة أنظمة المعلومات بين قاعدتي الأملاك المبنية والعقارية، وساهمت هذه الخطوة برفع إيرادات الضريبة على الأملاك المبنية بنسبة ٩٪ مقارنة بالعام ٢٠٠٦. بالإضافة إلى ذلك سجلت زيادة متواصلة لإيرادات هذه الضريبة في العام ٢٠٠٨". وشدد على أن قانون الإجراءات الضريبية الجديد "وحد الإجراءات الضريبية لأنواع الضرائب كافة، وأوضح موجبات المكلف وحقوقه". وراى أن "دمج التحصيل بالواردات ينتج عنه رقابة ذاتية على عمليات التحقق والتحصيل، الأمر الذي سيكون له وقع إيجابي على الخزينة اللبنانية". وتحدث عن إعادة تنظيم المالية، من خلال استحداث فروع في العام ٢٠٠٥ بحسب المهام في بعض الوحدات الضريبية، ثم في العام ٢٠٠٦ تحويل الفروع الى دوائر في جميع المالية.



مالية جبل لبنان: الإيرادات الضريبية زادت ٨٨% بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٧

اعلن رئيس مالية جبل لبنان في وزارة المال جورج المعراوي، خلال ورشة عمل نظمها المعهد المالي - معهد باسل فليحان المالي، اليوم الجمعة في مقره عن "السياسة الضريبية وتأثيرها على الموازنة العامة في لبنان"، أن الإيرادات الضريبية زادت ٨٨% بين العامين ٢٠٠١ و ٢٠٠٧، بفضل مجموعة من الإصلاحات الضريبية التي اعتمدت". وأشار الى إن اقتراحات الموازنة العامة "ترتكز على تحقيق معدل نمو منتظم، وعلى خفض النفقات وترشيدها في الوقت عينه على نحو فاعل (من ضمنها كلفة خدمة الدين)، وعلى تعزيز الإيرادات من خلال تدابير جديدة". ولفت الى أن "أهداف النظام الضريبي تتمثل في تأمين الفاعلية بما يسمح بضمان إيرادات كافية لتمويل السياسات العامة، وتأمين التوازن الذي يفسح المجال أمام مزيد من الضرائب المباشرة، تأمين العدالة بغية الحد من مستويات التفاوت المختلفة، اضافة الى تأمين الحوافز على الصعيد الاجتماعي، والاقتصادي".

وشدد المعراوي على أن "إنشاء نظام ضرائب حديث وإدارة قادرة على معالجة الضرائب على نحو فاعل، يعتبر العنصر الرئيسي في برنامج الحكومة اللبنانية الإصلاحية". وشرح المعراوي ضريبة الـ ٥% على الفوائد التي بدأ تطبيقها في العام ٢٠٠٣، فقال إنها تطبق على فوائد سندات الدين التي تصدرها الشركات المغفلة، وعلى فوائد وإيرادات وعائدات الحسابات الدائنة المفتوحة". وأشار الى أن إطلاق ضريبة الـ ٥% أدى إلى زيادة في الفائض الأولي بنسبة ٣,٥% من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠٢ مقارنة بالعام ٢٠٠٢ حيث سجل زيادة بنسبة ١,٢%، ونتج عنه كذلك انخفاض إجمالي العجز المالي بقيمة ٣٧٠ مليار ليرة لبنانية بين العامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، وارتفاع الإيرادات (من ٢,٩٩٥ مليار ل.ل. في العام ٢٠٠٢ إلى ٤,٥٠١ مليار ل.ل. في العام ٢٠٠٣). وأضاف أن "هذه الضريبة الجديدة سمحت بتحصيل إجمالي بلغ ١٤٥ مليار ل.ل. خلال الأشهر الـ ١١ الأولى من تطبيقها".

وعن اقتراح زيادة الضريبة على الفوائد من ٥ إلى ٧% على أساس برنامج باريس ٢، قال المعراوي إن هذه الزيادة، في حال اعتمدت، "يمكنها تحقيق إيرادات بنحو ٥,٥% من الناتج المحلي الإجمالي". وشرح المعراوي أن "إطلاق الضريبة على القيمة المضافة في العام ٢٠٠٢ ارتكز على معطيات عدة، أولها أنها تساهم في خفض العجز واحتواء مستويات الدين العام، وثانيها حاجة لبنان إلى الاعتماد على

قاعدة ضريبية جديدة خاصة بالاستهلاك عوضاً عن اعتماده بشكل رئيسي على رسوم الاستيراد، ما يسمح له بتطبيق موجباته الدولية والإقليمية (منظمة التجارة الدولية، الاتحاد الأوروبي...) التي تفرض عليه خفض رسومه الجمركية".

وكشف المعراوي أن الزيادة التدريجية للضريبة على القيمة المضافة، وفق برنامج باريس ٢٠٠٣، من ١٠ إلى ١٢%، ستوفر، عندما يتم اعتمادها، "عائدات إضافية بنسبة أقلها ١% من الناتج المحلي الإجمالي". وأضاف أن الحكومة "تتوي تبني التصريح الشهري عن الضريبة على القيمة المضافة للشركات الكبيرة". وتحدث المعراوي عن أبرز الإصلاحات الضريبية، وهي تحديث الإدارة الضريبية وتحسين القاعدة الضريبية وعمليات التحصيل، والربط بين نظام الأملاك المبنية ونظام العقارية، وإعتماد مبدأ تصنيف المكلفين ((segmentation)، وإصدار قانون الإجراءات الضريبية، ووضع مشروع قانون الضريبة على الدخل الإجمالي، ووضع قاعدة بيانات شاملة خاصة بالموظفين للقطاعين الخاص والعام".

وقال إن "للإصلاحات وقعاً إيجابياً على الموازنة العامة، ويمكن قياسها من خلال مؤشرات عدة، منها زيادة معدل الالتزام الطوعي، وخفض عدد الاعتراضات، وتعزيز تحصيل الواردات، وتحديث قاعدة بيانات المكلفين".

وأضاف "في العام ٢٠٠٧ تم بناء قاعدة معلومات شاملة وتحديثها عبر ملاءمة أنظمة المعلومات بين قاعدتي الأملاك المبنية والعقارية، وساهمت هذه الخطوة برفع إيرادات الضريبة على الأملاك المبنية بنسبة ٩% مقارنةً بالعام ٢٠٠٦. بالإضافة إلى ذلك سجلت زيادة متواصلة لإيرادات هذه الضريبة في العام ٢٠٠٨".

وشدد على أن قانون الإجراءات الضريبية الجديد "وحد الإجراءات الضريبية لأنواع الضرائب كافة، وأوضح موجبات المكلف وحقوقه". ورأى أن "دمج التحصيل بالواردات ينتج عنه رقابة ذاتية على عمليات التحقق والتحصيل، الأمر الذي سيكون له وقع إيجابي على الخزينة اللبنانية".

وتحدث عن إعادة تنظيم المالية، من خلال استحداث فروع في العام ٢٠٠٥ بحسب المهام في بعض الوحدات الضريبية، ثم في العام ٢٠٠٦ تحويل الفروع إلى دوائر في جميع المالية



رئيس مالية جبل لبنان الإيرادات الضريبية زادت ٨٨%

اعلن رئيس مالية جبل لبنان في وزارة المال جورج المعراوي، خلال ورشة عمل نظمها المعهد المالي - معهد باسل فليحان المالي، اليوم الجمعة في مقره عن «السياسة الضريبية وتأثيرها على الموازنة العامة في لبنان»، «أن الإيرادات الضريبية زادت ٨٨% بين العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٧، بفضل مجموعة من الاصلاحات الضريبية التي اعتمدت».

وقال المعراوي: «إن اقتراحات الموازنة العامة» تركز على تحقيق معدل نمو منتظم، وعلى خفض النفقات وترشيدها في الوقت عينه على نحو فاعل «من ضمنها كلفة خدمة الدين»، وعلى تعزيز الإيرادات من خلال تدابير جديدة».

وشدد على أن «إنشاء نظام ضرائب حديث وإدارة قادرة على معالجة الضرائب على نحو فاعل، يعتبر العنصر الرئيسي في برنامج الحكومة اللبنانية الإصلاحية».

وشرح المعراوي ضريبة الـ ٥% على الفوائد التي بدأ تطبيقها في العام ٢٠٠٣، فقال إنها تطبق على فوائد سندات الدين التي تصدرها الشركات المغفلة، وعلى فوائد وإيرادات وعائدات الحسابات الدائنة المفتوحة».

وأضاف ان «هذه الضريبة الجديدة سمحت بتحصيل إجمالي بلغ ١٤٥ مليار ل.

ل. خلال الأشهر الـ ١١ الأولى من تطبيقها».

وتحدث المعراوي عن أبرز الإصلاحات الضريبية، وهي تحديث الإدارة الضريبية وتحسين القاعدة الضريبية وعمليات التحصيل، والربط بين نظام الأملاك المبنية ونظام العقارية، وإعتماد مبدأ تصنيف المكلفين (segmentation)، وإصدار قانون الإجراءات الضريبية، ووضع مشروع قانون الضريبة على الدخل الإجمالي، ووضع قاعدة بيانات شاملة خاصة بالموظفين للقطاعين الخاص والعام».

وقال: إن «الإيرادات زادت بنسبة ٤٤% من العام ٢٠٠١ إلى العام ٢٠٠٣، وبنسبة ٨٨% من العام ٢٠٠١ إلى العام ٢٠٠٧، وكانت زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة ٥١% من العام ٢٠٠١ إلى العام ٢٠٠٣ وبنسبة ٨٨% من العام ٢٠٠١ إلى العام ٢٠٠٧».

وأشار الى أن «إيرادات الضريبة على القيمة المضافة بلغت ١،٣٦٠،٩٩٧ مليون ليرة في العام ٢٠٠٣، و٢،٠٠٣،٢٠٥ مليون ليرات في العام ٢٠٠٧».

الجميل وتولى التعقيب على مداخلة المعراوي أستاذ الاقتصاد في كلية إدارة الأعمال في جامعة القديس يوسف الدكتور جوزف الجميل،

نقولا التقى وفوداً متنيّة وطالب بتصحيح المسار استقبال عضو تكتل «التغيير والاصلاح» النائب نبيل نقولا في دارته وفوداً من فرى: المتين، عينطورة، بيت مري، القعفور، وشويا، في حضور طانيوس حبيقة، عرضوا «مواضيع إنمائية تخص منطقة المتن الشمالي وخصوصاً موضوع مياه الشفة والتعويض عن

المنازل المتضررة من جراء الحرب الأهلية».

واعتبر النائب نقولا امام الوفد ان «الدولة مقصرة في حق المتن الشمالي، سائلا الرئيس فؤاد السنيورة عن الإنماء المتوازن»؟ وقال: «ان الازمة الاقتصادية كبيرة عنوانها الدين العام وقضية معالجتها غامضة ودون آلية واضحة وشفافة».

وتابع: «الرئيس فؤاد السنيورة ومنذ خمسة عشر عاما، منذ كان وزيرا للشؤون المالية ووزيرا أصيلا ومن ثم رئيسا للحكومة وهو يعدنا بتخفيض هذا الدين، لكن المياه تكذب الغطاس، والأرقام تثبت الغشيل، الدين العام الذي استمر في عهده الميمون، فقد ارتفع بمقدار سبعة مليارات ونصف المليار دولار أميركي في الثلاث سنوات الأخيرة وهي أرقام وزارة المالية، واللبنانيون ارهقوا بالضرائب، والمطلوب ليس المزيد منها انما وقف الهدر والفساد والسرقات على المستويات كافة، ومشاريع منتجة تعمل على إيجاد فرص عمل للشباب اللبناني من خلال دعم الصناعة والزراعة كي لا يصبح لبنان «فندق ورقاصة».